برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 8-2010/2/11

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للنظر

توفير الموارد لبيئة متغيرة

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2010/5-B/Rev.1

12 February 2010

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية: السيد: S. de Mistura رقم الهاتف: 066513-2200

مدير إدارة العلاقات مع الحكومات المانحة: السيدة: T. Toyota رقم الهاتف: 066513-2501

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

الغرض من هذا التنقيح للإستراتيجية هو دراسة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، والنظر في الدروس المستفادة، وتحديد الفرص الجديدة؛ ويوفر التنقيح خارطة طريق لتوجيه وتعزيز تنسيق وتركيز الأنشطة على مستوى المنظمة لتوفير الموارد لبيئة متغيرة.

ويسترشد **البرنامج** في استثماراته وجهوده لتوفير الموارد في الوقت الحاضر بالوثائق التالية التي عرضت على المجلس التنفيذي: "استراتيجية حشد الموارد لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2000/3-B)، و"الشراكات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة – توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج" (WFP/EB.3/2004/4-C)، و"التمويل لزيادة الفعالية"(WFP/EB.2/2005/5-B)، و"استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1).

وقد اتخذ قرار مراجعة استراتيجية تعبئة موارد **البرنامج** استجابة لما يلي:

(أ) التحديات الناجمة عن التغير السريع في السياق العالمي – تزايد الكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية، وتغير المناخ، والنزاع، وتواصل تقلب أسعار الأغذية والوقود والظروف الاقتصادية - وعن الزيادة المتوقعة لاحتياجات الجياع في العالم في المستقبل المنظور؛

(ب) الفرص المتاحة وطبيعة التمويل اللازم لدعم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة (2008-2013)[1]، في بيئة يتزايد فيها التنافس القائم على التمويل النقدي؛

(ج) الزخم الدولي الناتج عن التزام القادة العالميين في قمة الثمانية وقمة العشرين اللتين عقدتا مؤخرا بمعالجة قضايا الجوع والأمن الغذائي؛

(د) الاتجاهات الجديدة في سلوك الجهات المانحة وأطرها، ولاسيما على المستوى القطري، والتركيز على الملكية المواضيعية والقطرية من أجل توفير الدعم المالي للمؤسسات متعددة الأطراف الذي بدأ كجزء من جهود الإصلاح في الأمم المتحدة، والأنشطة المشتركة للأمم المتحدة؛

(ه) المشاركة بنشاط متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الاتساق على نطاق المنظومة وتنسيق الأنشطة على المستوى القطري.

وستظل الجهات المانحة الكبرى الأساس الوطيد لدعم **البرنامج**، وإن كان ينبغي ألا تكون مسؤولة عن تحمل العبء الكامل. وستستمد جهود **البرنامج** في مجال توفير الموارد قوة دفعها من إدراكه أن ضمان مستوى أساسي جديد للتمويل يتطلب اتباع نُهج ابتكارية وجديدة وإيجاد مصادر تكميلية.

[1] مددت الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة (2008-2011) إلى 2013 بقرار من المجلس 2009/EB.A/3.

وفي هذا الصدد سيسعى **البرنامج** إلى ما يلي:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة والقدرة على التنبؤ على النحو المنصوص عليه في "المبادئ والممارسة السليمة للمنح الإنسانية" و"إعلان باريس بشأن فعالية المعونة" والتعاون الوثيق مع الشراكات من قاعدة دعمه الحالي وتوسيع نطاقها؛
- تحقيق التوازن فى مستوى الدعم عن طريق تشجيع المساهمات من مجالات النمو مثل الحكومات المتلقية وانتشار الصناديق المجمعة أو المواضيعية المتاحة على الصعيد الميداني، وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة لاكتساب القدرة على الوصول إلى الأموال الناجمة نتيجة لإصلاح الأمم المتحدة؛
- تقوية الدعم المقدم من البلدان الأخرى، ولا سيما الاقتصادات الناشئة؛
- الاستثمار في جهود تعبئة الموارد على المستوى القطري من خلال التدريب على المهارات، وتبادل المعلومات بالعمل مع الحكومات الوطنية في مجال البرمجة المشتركة من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق إستراتيجية الحد من الفقر، وبالشراكة مع الجهات الأخرى.
- تشجيع المساهمات والآليات التي تكفل استخدام الموارد بأكبر قدر من الفعالية والقدرة على الاستجابة والشفافية والكفاءة.

ويتمثل هدف **البرنامج** في مجال توفير التمويل في تغطية احتياجاته التقديرية بنسبة 100 في المائة. ويجري إعداد مؤشرات لقياس أداء **البرنامج** في هذه الصدد بالترافق مع تمرين مؤسسي تديره شعبة إدارة الأداء والمساءلة.

ومن المؤكد أن جمع الدعم المالي اللازم لتلبية الاحتياجات التقديرية بنسبة 100 في المائة يمثل تحديا، ولكنه ليس بالتحدي الذي لا يمكن التغلب عليه. وينبغي **للبرنامج** أن يلتزم بتوفير الموارد على نحو استراتيجي، وأن يكفل وضوح وشفافية التمويل، ويوسع جهوده ولاسيما على المستوى القطري ومع مجموعة كبيرة من الشركاء في الدفاع بنشاط عن المحتاجين للمساعدة. ولسوف يحتاج **البرنامج** إلى دعم جميع جهاته المانحة وشركائه في محاولة تجاوز المألوف، وهو يطلب من المجلس مناصرة عمليات التمويل التي تحقق الحد الأقصى من المرونة والقدرة على التنبؤ، وبخاصة عن طريق المساهمات النقدية متعددة السنوات، لكي يلبي بأعلى درجة من الفعالية الاحتياجات الملحة لمكافحة الجوع.

مشروع القرار*

يأخذ المجلس علما بالوثيقة المعنونة "توفير الموارد لبيئة متغيرة" (WFP/EB.1/2010/5-B/Rev.1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المقدمة

1- الغرض من هذا التنقيح للإستراتيجية هو دراسة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، والنظر في الدروس المستفادة، وتحديد الفرص الجديدة؛ ويوفر التنقيح خارطة طريق لتوجيه وتعزيز تنسيق وتركيز الأنشطة على مستوى المنظمة لتوفير الموارد لبيئة متغيرة. وتمثل هذه الوثيقة عملا متواصلا، وسيجري تعديلها عند الحاجة لكي تعكس نتائج استعراض الإطار المالي.

2- ويسترشد **البرنامج** في استثماراته وجهوده لتوفير الموارد في الوقت الحاضر بالوثائق التالية التي عرضت على المجلس التنفيذي: "استراتيجية حشد الموارد لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2000/3-B)، و"الشراكات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة – توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج" (WFP/EB.3/2004/4-C)، و"التمويل لزيادة الفعالية" (WFP/EB.2/2005/5-B)، و"استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1).

نظرة عامة على توفير الموارد

3- وفقاً لبرنامج عمل **البرنامج** لعام 2010 فإن قيمة الاحتياجات المتوقعة تصل إلى 5.4 مليار دولار. ويلبي التمويل المنتظر البالغ 3.75 مليار دولار، بالاستناد إلى المعلومات الواردة وفي ضوء أثر الأزمة الاقتصادية، نسبة 69 في المائة من الاحتياجات المتوقعة.

4- وبفضل سخاء 79 مصدراً من مصادر الجهات المانحة، تلقى **البرنامج** في 2009 مساهمات بلغ مجموعها 4 مليارات دولار أمريكي. ورغم الأزمة المالية، قدمت الجهات المانحة **للبرنامج** مساهمات تجاوزت المقدار المتوقع في خطة الإدارة والبالغ 3.7 مليار دولار. ووصلت الاحتياجات التشغيلية الإجمالية **للبرنامج** عام 2009 إلى أكثر من 6.7 مليار دولار.

5- وفي عام 2008 تلقى **البرنامج** مستوى لم يسبق له مثيل من المساهمات بلغ 5.05 مليار دولار من 98 جهة مانحة. وقد تطلب **البرنامج** 5.8 مليار دولار لتغطية احتياجاته التقديرية. وعلى مدى عام 2008 تضافرت آثار المزيد من موجات الجفاف، والفيضانات، والكوارث الأخرى، والتغير المناخي والنزاع، ولاسيما الحروب الأهلية، مع ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والانحدار الاقتصادي لتفاقم من هشاشة الأوضاع والجوع في العالم.

6- وبين عامي 2005 و2007 تلقى **البرنامج** 2.7 مليار دولار وسطياً في السنة، وهو ما كفل مستوى من التمويل بنسبة تتراوح 69 و79 في المائة من الاحتياجات التقديرية المحددة في برنامج العمل لفترة السنتين. ومنذ ثلاث سنوات فقط كان **البرنامج** في حاجة إلى 3.4 مليار دولار أمريكي لتمويل برنامج عمله.

7- ويشير توسيع نطاق عمليات **البرنامج** منذ عام 2008 إلى تحول نحو مستوى أعلى من الاحتياجات، لا إلى ظاهرة عابرة. وبالنظر إلى أن نمو الاحتياجات يفوق الزيادات في تمويل الجهات المانحة، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من الموارد عام 2010.

8- وسيواصل البرنامج السعي لتغطية نسبة 100 في المائة من احتياجاته التقديرية. ويجري إعداد مؤشرات لقياس أداء **البرنامج** في هذه الصدد بالترافق مع تمرين مؤسسي تديره شعبة إدارة الأداء والمساءلة.

الشكل 1: برنامج العمل ومستوى التمويل 2006-2011 *(مليارات الدولارات الأمريكية)*

(كما ورد في 17 يناير/كانون الثاني 2010)

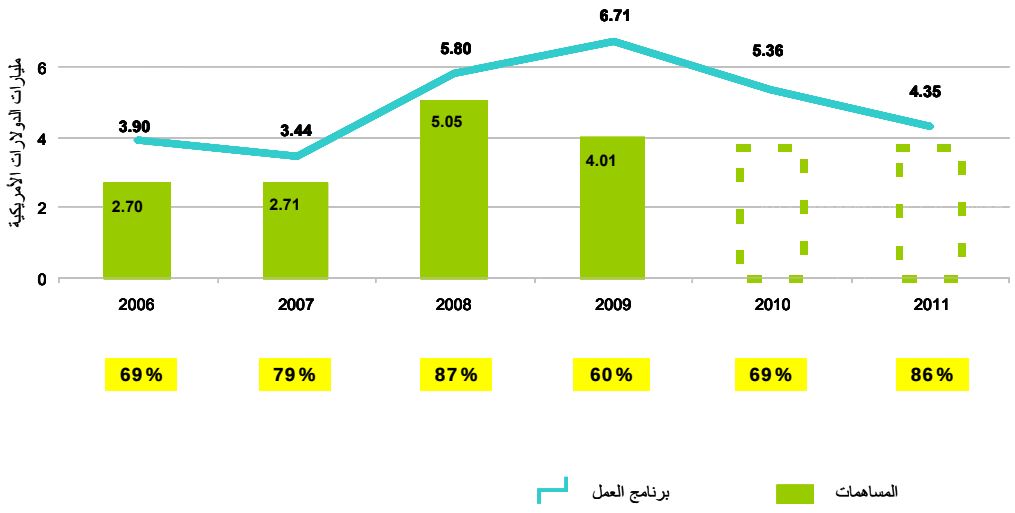

9- وتقدم الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العادة ما يتراوح بين 80 و90 في المائة من التمويل الكلي **للبرنامج**. وتعد هذه الجهات القاعدة الأساسية لدعمه، وهي عادة الجهات المانحة الرئيسية العشرون **للبرنامج**. وتلقى **البرنامج** في السنوات الأخيرة دعما متزايد النطاق والقوة من جانب مجموعات ومصادر أخرى مثل بلدان الشرق الأوسط، والاقتصادات الناشئة، والصناديق متعددة الأطراف أو صناديق التمويل للأغراض الخاصة، مثل الصناديق على نطاق المنظومة مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ أو الصناديق الإنسانية المشتركة.

10- و**للبرنامج** استراتيجية تكميلية متميزة لشراكات القطاع الخاص، وهي تستهدف جمع 200 مليون دولار أمريكي سنويا بحلول 2017، على أن تتسم 50 مليون دولار أمريكي منها بالمرونة الكاملة. و**البرنامج** في طريقه إلى تحقيق ذلك.

الجدول 1: المنح المقدمة خلال الفترة 2004-2009 بحسب المجموعات المانحة *(بملايين الدولارات)*

(كما ورد في 17 يناير/كانون الثاني 2010)

الجهة المانحة	2004	النسبة المئوية من إجمالي 2004	2005	النسبة المئوية من إجمالي 2005	2006	النسبة المئوية من إجمالي 2006	2007	النسبة المئوية من إجمالي 2007	2008	النسبة المئوية من إجمالي 2008	2009 المؤكد حتى الآن	النسبة المئوية من إجمالي المؤكد حتى الآن 2009
لجنة المساعدات الإنسانية	2 117	94	2 557	94	2 240	83	2 364	87	4 010	79	3 521	89
الشرق الأوسط	5	0	12	0	44	2	14	1	552	11	41	1
البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا	28	1	48	2	20	1	28	1	43	1	63	2
الجهات المانحة الناشئة	30	1	15	1	10	0	29	1	10	0	10	0
الحكومات المتلقية	64	3	97	4	130	5	111	4	129	3	114	3
صناديق التمويل متعددة الأطراف	1	0	9	0	219	8	145	5	231	5	206	5
الجهات المانحة من القطاع الخاص	22	1	27	1	55	2	49	2	144	3	104	3
الجهات المانحة متعددة الأطراف	279	12	276	10	239	9	254	9	883	18	319	8

ملحوظة: يمكن تصنيف المانحين الأفراد في مجموعة أو أكثر من مجموعات الجهات المانحة. وتشمل الصناديق متعددة الأطراف الصناديق على نطاق المنظومة مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، والصناديق الإنسانية المشتركة، والبنك الدولي.

التحديات والمخاطر والفرص

11- يعاني أكثر من مليار نسمة من الجوع المزمن. ويشمل هذا العدد 850 مليون نسمة استهدفوا من أجل الحد من الجوع كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهم يواجهون الآن رحلة أصعب من أجل الخروج من وهدة الجوع والفقر. كما يشمل على الأقل 130 مليون نسمة كانوا عاجزين في السابق عن تغذية أسرهم.

12- ومن بين المليار جائع يحاول **البرنامج** الوصول إلى أشد الناس عوزا وضعفا الذين ليس لديهم أي وسائل أخرى للأمن الغذائي أو الدعم. وتمثل هذه المجموعة عادة حوالي 10 في المائة من مجموع الجوعى. ويعني خطر تزايد العدد على الصعيد العالمي زيادة متناسبة للمطالب التي يواجهها **البرنامج**. وما تزال الاحتياجات الإنسانية والاستجابات الطارئة اللاحقة لها جزءاً مهماً ومتعاظماً من هذه الطلبات وهي تمثل أولوية **للبرنامج**.

13- ويمثل حشد التمويل على النطاق الذي لا نظير له، وبخاصة على خلفية الانتكاسة الاقتصادية، تحديا معقدا، ولكنه ليس مستحيلا. إذ ينبغي **للبرنامج** أن يتجاوز المألوف، وأن يحدد ويشجع مصادر جديدة للدعم، ويوجه قضيته إلى مجموعة أكبر من الشركاء، ويستكشف بمزيد من الإحاطة مجموعة من آليات التمويل التي أصبحت متاحة ولاسيما على المستوى القطري لدعم الإصلاح في الأمم المتحدة، وتعظيم فعالية كل منحة يتلقاها.

14- وما زال تنفيذ الخطة الاستراتيجية في حاجة إلى تمويل مرن. فانتقال الولاية من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وتعزيز التأكيد في الخطة الاستراتيجية على نُهج مثل برامج القسائم والتحويلات النقدية ونقل أدوات **البرنامج** إلى الحكومات القطرية بما في ذلك تقديرات الاحتياجات وقدرات الإنذار المبكر تتطلب جميعها إنفاق النقد بدلا من توزيع الأغذية. ويحتاج **البرنامج** إلى مواجهة مشكلة كسب نسبة كبيرة من موارده على شكل منح نقدية تتسم بشدة المرونة، وإلا تعرض لخطر العجز عن الاستجابة بأقصى درجة ممكنة من الفعالية وتوفير الحلول المثلى للجوع.

15- ولم يحدث أن كان الوعي بمحنة الجياع الذين يتزايد عددهم أشد مما هو عليه اليوم في البيئة الحالية. ويحتل الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي موضع الاهتمام الأقصى في جدول الأعمال الدولي، مع ما يرتبط بذلك من مشكلات تتصل بالكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية، والنزاع، وتقلب الأسواق، والظروف الاقتصادية الكلية. وتتيح هذه البيئة فرصة كما تنطوي على الخطر؛ فقد تتحرك هذه المشكلات بسرعة خارج منطقة الضوء، وسيحتاج **البرنامج** في 2010 إلى أن يسعى إلى الحفاظ على زخم عامي 2008 و2009. وستكون المناصرة مهمة بشكل خاص على ضوء زيادة التنافس على أموال أصبحت نادرة في سياق الاضطراب الاقتصادي، ومخاطر انتكاسة اقتصادية جديدة.

16- ومنذ أن أنشأ الأمين العام فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية أصبح هناك اعتراف عام بأن بلوغ الأمن الغذائي المستدام يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي؛ وتحسين نظم الرصد للتأكد من أن الأزمات الغذائية يمكن توقعها والوقاية منها؛ وزيادة الدعم المقدم للحماية الاجتماعية بما في ذلك برامج شبكات الأمان التي تشمل المساعدة الغذائية والقسائم والتحويلات النقدية للتأكد من أن الحكومات تستطيع الاستجابة بفعالية لاحتياجات أضعف السكان. كما أن الإطار الشامل للعمل أشار إلى أن من الضروري أن تحسن الآليات الإقليمية والعالمية فرص الوصول في حالات الطوارئ إلى الغذاء عن طريق احتياطيات الطوارئ من الحبوب أو تقاسم المخزونات وأن تعزز إدارة المخزونات الغذائية على الصعيد القطري. وتتيح هذه التطورات **للبرنامج** فرصة يستطيع استغلالها في السنوات القادمة.

17- وأدى اعتراف قمة الثمانية في لاكويلا بضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير لإيجاد حل عالمي لمعالجة الأمن الغذائي والجوع إلى الشروع في جهد يرمي إلى اتباع أطر التخطيط الشاملة التي تقودها البلدان مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل جمع كل الأطراف في إطار مبادرة لتعزيز نهج استثماري مجدد وتعاوني لمعالجة الأمن الغذائي والجوع على الصعيد العالمي. ويعد ذلك فرصة تتيح **للبرنامج** أن يكون شريكا في التنفيذ ومصدرا للمشورة التقنية وأن يعمل مع الجهات الأخرى ويزيد من مزاياه النسبية.

18- وهناك اتفاق واسع النطاق على مجموعة التدابير التي ستكون هناك حاجة إليها في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل لبلوغ الأمن الغذائي العالمي ومكافحة الجوع، وهناك كل الأسباب التي تبرر الاعتقاد بأن هذه المشكلة ستلقى العناية والالتزام والموارد الدولية. وسيكون جزء كبير من هذه الجهود تحت القيادة القطرية، وسينتهز المدراء القطريون **للبرنامج** هذه الفرصة للاشتراك على نحو وثيق في وضع استراتيجيات وحلول وطنية لمكافحة الجوع مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر.

19- وسيكون التحدي هنا هو المحافظة على الاهتمام الشامل والمركز في وجه منافسة القضايا المحلية والوطنية الناجمة عن الانتكاسة الاقتصادية العالمية. وسيكون من الضروري توافر فهم واضح للنتائج المترتبة عالميا.

20- وتشيرتجربة **البرنامج** في عام 2008 والأعوام السابقة إلى أن المجتمع الدولي سيواصل دعمه **للبرنامج** في القيام بمهمته، على نحو ما هي معروضة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013. وفي عام 2009 قدمت 19 من الحكومات المانحة أعلى مستويات دعمها حتى هذا التاريخ **للبرنامج**. وفي 2010 يتمثل هدف **البرنامج** في تلبية احتياجات مكافحة الجوع بالنسبة لتسعين مليون نسمة في 73 بلدا، وهو ما يقتضي كما ذكر آنفا تكاليف تبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي. وقد تلقى **البرنامج** تأكيدات واسعة النطاق بأن الجهات المانحة الحالية ستواصل دعمها بناء على الأداء الثابت والالتزام بالفعالية وإحراز النتائج. ولكن سيكون من الضروري أيضا الحصول على تمويل تكميلي من مصادر أخرى.

إطار المساعدة الغذائية

21- "المبادئ والممارسة السليمة للمنح الإنسانية" و"إعلان باريس بشأن فعالية المعونة" هما الخلفية التي سيسعى **البرنامج** على أساسها إلى الحصول على الموارد اللازمة لوضع خطته الاستراتيجية موضع التشغيل. و من أهم المبادئ ذات الصلة بعمل **البرنامج** التأكيد على زيادة اتساق المعونة مع أولويات البلدان الشريكة؛ وتخصيص التمويل الإنساني بما يتناسب والاحتياجات؛ وتوفير المساعدة الإنسانية بطرق تدعم إنعاش التنمية طويلة الأجل؛ والتمويل المرن والقابل للتنبؤ؛ والدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في توفير القيادة والتنسيق.

22- ومما له أهمية خاصة بالنسبة لجمع الأموال الاعتراف بأن من المهم ألا يؤثر تمويل الأزمات الإنسانية الجديدة تأثيرا ضارا على تمويل الاحتياجات الراهنة؛ وترتيبات التمويل طويلة الأجل؛ والأهمية المتزايدة للبرامج المشتركة كجزء من نهج يتسم بشمولية أوسع، إضافة إلى الدور المركزي الذي تؤديه النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، وخطط العمل الإنسانية المشتركة؛ والاتجاه نحو تفويض مزيد من السلطات للمكاتب الميدانية التابعة للجهات المانحة.

23- وفي الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 تجري مناقشات عن إدخال تعديلات على سياسات وقواعد التمويل التي يعمل **البرنامج** بموجبها. وضمن استعراض الإطار المالي يقوم المجلس التنفيذي باستعراض إطار السياسات المالية في **البرنامج** من أجل تحديد ما هي الترتيبات التي ستمكن **البرنامج** وجهاته المانحة من تحسين الاستجابة للتحديات في السنوات المقبلة. ويشمل الاستعراض العلاقة بين نوافذ التمويل وفئات البرامج لتحديد ما هي التغييرات التي ستترك **البرنامج** في وضع أفضل للمحافظة على الفعالية. ومن المتوقع أن تؤدي التدابير الجديدة إلى تسهيل ترتيبات أفضل للتمويل من الجهات المانحة، مثل آليات التمويل التي ستتيح من المرونة ما يسمح بالاستجابة للسياقات والاحتياجات المتنوعة – مع توفير المساءلة والشفافية فيما يتعلق بتخصيص موارد **البرنامج**.

24- وفي مايو/أيار 2009 أنشئت لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية كجزء من استعراض الإطار المالي، وذلك لمراقبة أنشطة الإدارة المالية وتخصيص الموارد في **البرنامج**. وأنشئت في الوقت ذاته دائرة إدارة الموارد والمساءلة.

25- والنتائج المترتبة على استعراض الإطار المالي بالنسبة لجهود **البرنامج** في مجال توفير الموارد نتائج يعتد بها ولها أهمية حيوية. غير أن تنقيح الإستراتيجية في هذه الورقة ضروري لتنوير عمل **البرنامج** في مجال توفير الموارد في الأجل القصير. وسيتطور هذا التنقيح عقب الموافقة الرسمية على العناصر المختلفة للإطار المالي. ولا تتضمن هذه الورقة أي افتراضات بشأن هذه التغيرات المحتملة. وبدلا من ذلك ستستند إلى الإطار المالي الحالي لكي تكون ذات فائدة عملية، علماً بأن ترتيباتها الراهنة قد تبقى سارية المفعول فترة تكفي لتشمل معظم موارد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013.

الاتساق في الأمم المتحدة وآليات التمويل الجديدة

26- أكدت العملية واسعة النطاق للإصلاح في الأمم المتحدة على الحاجة إلى الملكية الحكومية للأنشطة القطرية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ وعلى تحسين التعاون والتكامل بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة المنظمات غير الحكومية تحت قيادة الحكومات؛ ومزيد من عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الميداني للتأكد من أن الأنشطة الممولة من الأمم المتحدة تتماشى مع الأولويات الحكومية.

27- وفي السنوات الأخيرة أقيم كثير من آليات التمويل الجديدة مثل الصناديق المشتركة، وصناديق الأغراض الخاصة، والصناديق العالمية، والصناديق الاستئمانية متعددة الأطراف، وآليات التمويل القطرية أو المجمعة لتعزيز ودعم نهج متكامل للأمم المتحدة. ويأتي جزء كبير من الدعم المالي لهذه الآليات من قاعدة واسعة النطاق من الجهات المانحة. وعلى سبيل المثال فقد قدمت 115 دولة عضوا قرابة ملياري دولار إلى الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ. وتنظر الجهات المانحة إلى هذه الصناديق على أنها وسيلة لتحسين الاستجابة الإنسانية والإنمائية الدولية تمشيا مع المبادئ والممارسة السليمة للمنح الإنسانية وإعلان باريس. كما أن هذه الصناديق متعددة الأطراف تتيح عددا من المزايا العملية، وبخاصة للجهات المانحة الصغيرة الحالية أو الممكنة التي ليس لها دائما حضور قطري أو التي تود أن تقلل من تكاليف المعاملات. وفي بعض الحالات يوفر التمويل عن طريق الحكومات القطرية بينما تخصص جهات أخرى موارد لوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية مباشرة. وبعض هذه الصناديق متعددة الأطراف ذات مدة غير محددة في حين أن بعضها الآخر يعمل لمدة محددة. وبعضها مخصص بحسب البلدان في حين أن بعضها الآخر مخصص بحسب الموضوعات. وقد أصبحت هذه الصناديق هي نفسها قناة جديدة مهمة للتمويل، وسيواصل **البرنامج** استكشافها واستخدامها.

28- وكان ترتيب المخصصات من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ والصناديق المشتركة والوكالات التابعة للأمم المتحدة هو الخامس في قائمة جهات **البرنامج** المانحة لعام 2009. ويعد **البرنامج** أكبر وكالة متلقية للتمويل من الصندوق المركزي؛ فقد تلقى ما مجموعه 532 مليون دولار أمريكي منذ إنشاء الصندوق في مارس/آذار 2006، أي حوالي 38 في المائة من إجمالي مصروفات الصندوق حتى هذا التاريخ البالغة 1.4 مليار دولار. وتدل جميع الدلائل على أن هذه العلاقة ستتواصل وتنمو مع استمرار الجهود على المستوى الميداني.

29- ومن المرجح أن يبقى الصندوق المركزي مصدرا رئيسيا لتمويل عمليات الطوارئ في **البرنامج**، إلا أنه ينبغي أيضاً استكشاف إمكانيات وجود أموال أخرى. فآليات التمويل متعددة الأطراف تتناول مجموعة واسعة النطاق من الأهداف بما في ذلك جميع أهداف **البرنامج** الاستراتيجية؛ وهي من ثم مصدر رئيسي للمساهمات. ورغم أن التنبؤ بمستويات التمويل من الصناديق متعددة الأطراف، التي تعتمد عموماً عملية لامركزية لطلبات التمويل، يتسم بالصعوبة، بالاستناد على الاتجاهات الماضية، فإن **البرنامج** سيسعى إلى الحصول على 200 مليون دولار أمريكي من الصناديق متعددة الأطراف في 2010، مع تلقي ما يزيد على 75 في المائة من هذا المبلغ من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ. (يستند ذلك إلى متوسط المساهمات على مدى السنوات الأربع الماضية زائداً 10 في المائة). وفي 2009 تم الإسهام بمبلغ 206 مليون دولار أمريكي عن طريق الصناديق متعددة الأطراف، ويهدف **البرنامج** إلى الحفاظ على مستوى التمويل هذا أو زيادته من خلال المبادرات على المستوى القطري عام 2010.

30- وفي السنوات القادمة يتطلع **البرنامج** إلى زيادة الدعم من الصناديق المجمعة، وذلك بصفة خاصة لأن تجارب توحيد الأداء زادت من إيقاعها، ولأن أموالا إنمائية كبيرة بدأت تتدفق عن طريقها. وسيتيح ذلك فرصا أكبر **للبرنامج** ووكالاته الشريكة التي سيسعى معها إلى العمل على نحو أوثق في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك أن صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة أتاحت مؤخرا مزيدا من الفرص لزيادة التمويل في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتواصل عمل ذلك في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون أولويات **البرنامج** لاستخدام الموارد المذكورة لتمويل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية والخدمات المشتركة الأخرى، الأنشطة المشتركة للوجستيات والاتصالات. كما أن **البرنامج** تلقى خلال فترة الخطة الاستراتيجية 18 مليون دولار أمريكي من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد نداء 2008 والطلبات اللاحقة لتقديم العروض بشأن المجال

البرنامجي المتعلق بالأطفال والأمن الغذائي والتغذية. ومن بين الفرص الواعدة الأخرى للحصول على الموارد صندوق بناء السلام، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للسودان، والصندوقان المقترحان لدارفور وجنوب السودان.

31- وستؤدي زيادة الاعتماد على هذه المصادر الجديدة نسبيا للموارد إلى مخاطرومشكلات إدارية محتملة، كما ستؤدي إلى توفير الفرص. والمقصود بالموارد المتاحة عن طريق آليات التمويل المجمع أن تكون إضافية، ولكن الأدلة التي وفرتها التقييمات ليست حاسمة فيما إذا كانت إضافية أم غير إضافية. [2] ويقيم **البرنامج** المساهمات المحتملة للصناديق المجمعة لأنسب برامج **البرنامج** بما في ذلك التتبع والتحليل المحسن للمساهمات السابقة لتحديد الصناديق التي ينبغي استهدافها والسبيل الأمثل لتخصيص وقت الموظفين والموارد.

32- وفى عدد من السنوات السابقة وفر البنك الدولي أيضا موارد **للبرنامج.** غير أن ذلك لم يكن بصفة عامة موردا متسقا أو يمكن التنبؤ به نظرا لأن الموارد تنقل مباشرة عن طريق الحكومات القطرية كلما كان ذلك ممكنا. وأدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في 2008 إلى إنشاء البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء التابع للبنك الدولي، وهو مرفق سريع لتقديم نحو ملياري دولار أمريكي للبلدان المتأثرة بأزمة الغذاء. ومن هذا البرنامج جزء محدود للتمويل بالمنح ويمكن النظر فيه من أجل تمويل وكالات الأمم المتحدة على نحو مباشر، وإن كان ذلك يقتصر بدوره على الحالات التي تكون فيها قدرة الحكومات على التنفيذ المباشر محدودة. وفي المراحل المبكرة من التمويل تلقى **البرنامج** حوالي 28 مليون دولار أمريكي عن طريق هذا الصندوق من أجل خمس عمليات قطرية، ولكنه لم يحصل على أي موارد في 2009.

33- ورغم أن من الممكن توفير تمويل البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء من خلال **البرنامج** كما هو مقرر في حال ليبيريا (4 ملايين دولار أمريكي) وسيراليون (4 ملايين دولار أمريكي)، فمن المتوقع أن يتحقق الوصول إلى هذا التمويل بالأحرى عن طريق الحكومات التي تلتمس دعم **البرنامج** في إدارة تدخلات شبكات الأمان. وفي غانا تود وزارة الصحة فيها العمل مع **البرنامج** لإنجاز برنامج للتغذية.

34- يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي أنشأ في 2009 مرفقا موسعا لتمويل الضعف بغية التعامل مع مجموعة كبيرة من الاحتياجات الناجمة عن الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية على السواء. والبرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء مكون واحد من مرفق تمويل الضعف، وسيركز في المستقبل على برامج التنمية الزراعية دون غيرها. ويجري في الوقت الحاضر إنشاء صندوق للاستجابة الاجتماعية السريعة، وسيمول برامج شبكات الأمان الاجتماعية، وهي مجال الاستجابة الذي يرى البنك الدولي أنه المجال الأنسب **للبرنامج**. بيد أن جميع المنح ستكون موجهة نحو البلدان مع إعطاء الأولوية لتمويل الحكومات مباشرة باستثناء حالات ضعف القدرة. إلا أن بوسع الحكومات أن تختار نقل جزء من التمويل من خلال وكالات الأمم المتحدة. ومن الصعب معرفة. وسوف تعتمد مسألة اقتفاء المصارف الإقليمية لأثر البنك الدولي على ما إذا كانت هذه المصارف ستختار إعطاء أولوية جديدة لشبكات الأمان والحماية الاجتماعية بدلا من مواصلة التركيز على التمويل التقليدي للبنى التحتية والدعم الكلي لإنتاج قطاع الزراعة.

35- ويدير البنك الدولي البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو آلية يجري إنشاؤها لتسهيل برمجة التعهدات فيما بعد قمة لاكويلا، وستدخل حيز التشغيل في 2010. ومن المتوقع هنا أيضا أن ينقل التمويل عن طريق الحكومات القطرية، وسوف يعتمد نطاق البرنامج المذكور على مدى اختيار الحكومات القطرية لنقله ثنائيا من خلال نظمها الخاصة بها أو مدى

[2] يطرح تقييم أجري في 2007 للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ سؤالا عما إذا كانت الأموال إضافية فعلا أم أنها أموال أعيد تخصيصها من قبل الهيئات الإنسانية الشرعية (انظر Faure, S.D. and Glaser, M. 2007. Central Emergency Response Fund: Interim Review. Final Report. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, September, p. 22).

اختيارها استخدام الآلية متعددة الأطراف. وقد يستطيع **البرنامج** الوصول إلى التمويل مباشرة من نافذة المساعدة التقنية التابعة للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، إلا أن من غير المتوقع أن يكون هذا جزءا هاما من الناحية النقدية.

التمويل المقدم من القطاع الخاص

36- يتوقع **البرنامج** نموا كبيرا في الدعم الذي يتلقاه من القطاع الخاص بالنظر إلى أنه يشرك مزيدا من شركاء العمل الإنساني العالميين، ويوسع من نطاق اتصالاته بحيث يشمل الشركاء من الشركات والمؤسسات، وينمي علاقاته مع الأفراد ذوي القيمة الرفيعة، ويبني برنامجا لتعزيز الوصول إلى الجهات المانحة الصغيرة. ويسترشد **البرنامج** في عمله مع القطاع الخاص باستراتيجيته للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه والتي أقرها المجلس في فبراير/شباط 2008 (WFP/EB.1/2008/5-B/1) وتكمل هذه الوثيقة، وقد أخذت بالفعل تظهر نتائج مشجعة.

37- وفي 2009 بلغ مجموع الدعم المقدم من القطاع الخاص 104 ملايين دولار أمريكي، أي 3 في المائة من إجمالي المساهمات. وقد تجاوز هذا المبلغ الهدف السنوي البالغ 80 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل زيادة كبيرة من مستوى 2003 البالغ 5.5 مليون دولار أمريكي. وقد وقع **البرنامج** على شراكة جديدة طويلة الأجل مع LG Electronics وهي أول شركة آسيوية متعددة الجنسيات تدعم **البرنامج** على الصعيد العالمي، كما وقع على شراكتين جديدتين مع شركتين هما Heinz وKraft من خلال "مشروع أشعة الليزر" الذي بدأ في سبتمبر/أيلول 2009 في مبادرة كلينتون العالمية. وعن طريق هذا المشروع أصبح **البرنامج** يترأس التقدم نحو عقد أول تحالف في التاريخ بين شركات الأغذية – عبر الخطوط التنافسية – لمكافحة الجوع. وفي 2010 يرمي **البرنامج** إلى مواصلة بناء شبكته الجغرافية للدعم المقدم من القطاع الخاص لأهدافه الاستراتيجية، مع التركيز على زيادة الدعم المقدم من المؤسسات والمساهمات المقدمة من الأفراد.

38- وما زالت الشراكات مع القطاع الخاص قوة دفع كبرى لنهج **البرنامج** في مجال تحسين التغذية المعززة، وهو يستقدم بذلك خبرات القطاع الخاص ويضعها في خدمة وحدة التغذية. وقد عمل أخصائيان من شركة DSM لعلوم الحياة في مصر وكينيا للمساعدة بشأن بعض القضايا المحددة، وأضيف إلى قائمة **البرنامج** في 2009 عدد من أخصائيي التغذية الذين مولهم القطاع الخاص. وسيواصل **البرنامج** التعاون الوثيق مع القطاع الخاص في مجال التغذية، وكذلك في مجال الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. ويواصل القطاع الخاص تقديم دعمه لقدرات **البرنامج** في مجال الاستجابة للطوارئ، ومن ثم نفذت أنشطة في جميع حالات الطوارئ الكبرى في 2009. ومثال ذلك الإعصار الاستوائي في الفلبين حيث جمع ما يزيد على مليون دولار أمريكي بسرعة من خلال شبكات الشركات. وكان الدعم العيني – مثل شحنتين جويتين من شركة TNT – في المتناول وفوريا، ويهدف **البرنامج** إلى الاحتفاظ بشراكات ناجحة في هذا المجال.

39- ويستفيد **البرنامج** من استخدام شبكة الإنترنت لجمع الأموال. ففي 2009، زار في المتوسط زهاء 220 000 شخص شهريا موقع **البرنامج** على شبكة الإنترنت بما في ذلك 40 000 شخص ساهموا بتقديم ما مجموعه أكثر من 1.5 مليون دولار على الموقع مباشرة.

توسيع نطاق الشراكات وبناء شراكات جديدة

40- توجد في قلب علاقة **البرنامج** بقاعدة دعمه الحالية روح من الشراكة، وهي علاقة تتضمن، بالإضافة إلى الدعم المالي، اهتماما نشطا بعمل **البرنامج** ككل، ومساهمة في صياغة الاستراتيجية والسياسات عن طريق المشاركة في المجلس التنفيذي، والعمل مع **البرنامج** من أجل توعية الجمهور بشأن قضايا الجوع العالمي وتقاسم الخبرة في كثير من الحالات بغية جعل **البرنامج** أقوى وأفضل.

41- كما يعمل **البرنامج** على تقوية شراكاته مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ففي نوفمبر/تشرين الثاني أقر المجلس "التوجيهات الخاصة بالتعاون بين الوكالات القائمة في روما" (WFP/EB.2/2009/11-C). والأركان الأربعة لإطار التعاون هي: (1) المشورة والمعرفة والرصد في مجال السياسات؛ (2) العمليات؛ (3) المناصرة والاتصالات؛ (4) التعاون الإداري. وسيُلتمس العمل المشترك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية بما في ذلك البلدان التي يجرب فيها "توحيد الأداء".

42- وتسعى الوكالات الثلاث، من خلال التعاون والتكاتف الوثيق، إلى تحقيق تحسينات تعود عليها بالفائدة المشتركة فيما يتعلق بتعبئة الموارد والأداء الكلي، من بين مجالات أخرى. وبصفة خاصة يرمي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال التركيز المتعلق بالتغير المناخي وما يرتبط بذلك من إجراءات لإدارة الموارد الطبيعية إلى تعبئة الموارد بصفة مشتركة من أجل الاستثمارات البيئية لتعزيز الممارسات السليمة لإدارة المياه والأراضي وتنمية الأسواق. كما أن الوكالات الثلاث ستعمل على تصميم آليات لتمويل الكربون على النطاق الصغير لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى فرص التمويل المناخي في نطاق صندوق البيئة العالمية.

43- وينسق **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمر تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي في كل من بوليفيا وغواتيمالا ونيبال والفلبين والسنغال، من خلال التمويل المقدم من مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوربي. وكان هذه المرفق الذي تبلغ قيمته 1.47 مليار دولار قد أنشئ في أواسط عقد الثمانينات، بالتعاون مع شركاء مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم البلدان النامية في تصديها لارتفاع أسعار الأغذية وتصاعد احتياجات الأمن الغذائي. ووفر المرفق مبلغ 117 مليون دولار **للبرنامج** بما عاد بالفائدة على مشروعات **البرنامج** الساعية إلى تحسين الإمدادات المتاحة من الأغذية وتيسير الوصول إليها في بنغلاديش وهندوراس وليبيريا وباكستان وسيراليون، وكذلك في البلدان الخمسة الأخرى المذكورة آنفا. كما يعمل **البرنامج** مع المفوضية الأوربية بشأن مبادرة لاكويلا المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، والتي تعتبر المفوضية الجهة المساهمة الرئيسية فيها.

44- وستواصل الوكالات القائمة في روما شراكتها مع الاستمرار في التعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولكل وكالة من هذه الوكالات شركاء في السياق الأعم للأمم المتحدة في إطار برامج تعاونية أو اتفاقات مع مؤسسات التمويل العالمية، بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومبادرة توحيد الأداء، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، وذلك مثل نظام المجموعات وعملية النداء الموحد، وكذلك طبقا لإعلان باريس لسنة 2005 بشأن فعالية المعونة. ويهدف هذا التعاون إلى ضمان مزيد من الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

45- وثمة مثال آخر للشراكة الفعالة، وهو في مجال المساعدة التقنية. فهناك عدد متزايد من الجهات المانحة – مثل النمسا والدنمارك وآيرلندا والنرويج والسويد وسويسرا – يقدم دعما وخبرة فنية عن طريق تدابير الانتداب إلى مجال اللوجستيات

(التعليم المعجل في مجالي التدريب والتعليم) بواقع 8 ملايين دولار أمريكي في 2009، وسيعمل **البرنامج** على تحقيق مستويات مماثلة في 2010. وللدعم الفني فوائد عديدة بالنسبة **للبرنامج**. وذلك أن مرونة الشركاء الاحتياطيين تعني أن من الممكن نشر الموظفين التقنيين الخبراء بسرعة في الميدان عندما تقع الطوارئ، وبذلك تتحسن استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ؛ ويضيف عمق خبرة **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الإنسانية ثروة من المعارف والمهارات إلى العمليات والانتدابات الفنية ؛ كما أن النهج الموجه إلى الميدان في الشراكات يبني قدرة **البرنامج** على الصعيد القطري في عمليات متنوعة مثل هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن الجهات المانحة تقدم انتدابات فنية لدعم أنشطة برامج النقد والقسائم، ودعما لقضايا الحماية والاستعداد لحالات الطوارئ.

46- كما يعمل **البرنامج** على تطوير شراكاته مع الجهات المانحة الجديدة. وأصبح عدد من البلدان مانحين في السنوات الأخيرة، وكثيرا ما يكون ذلك على أساس مرة واحدة أو من حين إلى آخر. وفي 2006، قدم 97 بلداً منحا **للبرنامج**. وفي 2007، انخفض العدد إلى 88، وإن كانت ستة بلدان قد أصبحت مانحة لأول مرة. وفي 2008، ارتفع ذلك العدد إلى 98 مانحا، وفي 2009 انخفض العدد فأصبح 79، وإن شمل ثلاث جهات مانحة جديدة هي: كازاخستان وعمان وأوكرانيا. ومن الممكن تحقيق نمو كبير في التمويل إذا أصبح المساهمون الجدد جهات مانحة منتظمة ويمكن التنبؤ بتمويلها. وفي 2009 قدمت بلجيكا وبوتان والبرازيل وبوروندي وكمبوديا وكوبا وقبرص ومصر وألمانيا وجمهورية غينيا والأردن وليختنشتاين وباكستان وبنما والفلبين وقطر والاتحاد الروسي وأسبانيا أعلى مستويات دعمها **للبرنامج**.

47- ولذلك سيبحث **البرنامج** عن جهات مانحة جديدة وسيشجع البلدان التي قدمت مساهمات من حين إلى آخر على أن تصبح جهات دعم منتظمة على المستوى المناسب لقدرتها. ولهذا الغرض سيدخل **البرنامج** في حوار مع الجهات المانحة الجديدة والمانحة من آن لآخر لبناء نفس التفاهم المتبادل والثقة وروح الشراكة التي تقوم عليها علاقاته مع الجهات المساهمة منذ أمد طويل.

48- وسيواصل **البرنامج** تعزيز علاقاته مع البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، وهي البلدان اللاتي تعهدت في أول اجتماع تعقده في إيكاتريبرغ في يونيو/حزيران 2009 في بيان مشترك بالموافقة على حزمة من التدابير متوسطة وطويلة الأجل للتغلب على الأزمة العالمية للأغذية. وزادت المنح المقدمة من هذه المجموعة من البلدان **للبرنامج** على نحو مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية بمبلغ يصل إلى 63 مليون دولار قدمت في 2009، وهو ما يمثل نسبة 2 في المائة من مجموع المساهمات. والهند هي أكبر جهة مانحة ضمن هذه المجموعة من البلدان، فهي تدعم العمليات القطرية في أفغانستان المجاورة وفي أماكن أخرى؛ وأصبحت البرازيل جهة مانحة **للبرنامج** منذ ثلاث سنوات فقط، ولكن سرعان ما ارتفعت رتبتها بين الجهات المانحة. كذلك تعهدت هذه المجموعة من البلدان في اجتماع إيكاتريبرغ بتعزيز جهودها لتقديم مساعدات إنسانية دولية والعمل على خفض مخاطر الكوارث الطبيعية.

49- وستوجه عناية خاصة إلى تعميق الشراكات مع بلدان الخليج والدول العربية. فالبلدان في هذا الإقليم ما زالت تدعم منذ زمن طويل الأنشطة الإنسانية، وبخاصة على أساس ثنائي ومن خلال المنظمات غير الحكومية. ويجد **البرنامج** ما يشجعه بالنظر إلى ما ظهر مؤخرا من علامات تدل على الاهتمام بعمله ورغبة في الدخول في شراكات طويلة الأجل، وذلك مثلا عن طريق مدينة العمل الإنساني في دبي، وتوفير الإقامة لفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، والمنح المالية بما في ذلك مساهمة بلغت وحدها 500 مليون دولار، وإقامة شراكات مع مؤسسات في الإقليم. وسيعمل **البرنامج** في تفاعله مع هذه الجهات المانحة وغيرها على تشجيع الاهتمام النشط والمستدام بعمله، وهو ما يؤدي إلى اتباع نهج منتظم ويمكن التنبؤ به في التمويل.

50- ويتزايد عدد البلدان المتلقية التي توسع نطاق شراكاتها مع **البرنامج** بحيث تشمل المساهمات بالسلع الغذائية المحلية. ففي 2009، ساهم 21 بلدا متلقيا بحوالي 114 مليون دولار أمريكي، أي 3 في المائة من إجمالي موارد **البرنامج**. وهذا أيضا مجال آخر لنمو فرص التمويل. وساهمت المحاصيل المحلية الجيدة ومبدأ التوأمة في تمكين الحكومات المتلقية من تقديم مساهمات عينية وفي الغالب لأول مرة. كما أن **البرنامج** يوسع نطاق شراكاته مع البلدان النامية المانحة التي تُقدم مساهمات عينية. وفي 2009 مكنت المنح النقدية الناجمة عن التوأمة والمساهمات العينية من البلدان النامية ثماني حكومات – هي بنغلاديش والبرازيل وبوركينا فاسو ومصر والأردن وكينيا وباكستان والفلبين – من تقديم 17 مساهمة عينية أتاحت **للبرنامج** توفير مساعدة غذائية إضافية لعدد أكبر من السكان مع تقصير فترات التأخير. وعلى سبيل المثال فإن ترتيب "التوأمة" مع البرازيل وأسبانيا المتعلق بمقدار 25 000 طن متري من الأرز قد ساند عمليات **البرنامج** الرامية إلى مساعدة 3.8 مليون نسمة في هايتي وهندوراس.

51- ومن مزايا **البرنامج** النسبية قدرته على بناء القدرات وتقوية المؤسسات، وله ثروة من الخبرة في القيام بذلك. ومثال ذلك أن **البرنامج** شريك أساسي مع حكومة بنغلاديش التي يعمل على نحو وثيق معها من أجل تحسين نظمها الخاصة بالاستهداف، وإدارة سلاسل الإمدادات (التخزين، وتتبع السلع)، وبناء قدرتها على إدارة برامج أكثر كفاءة لشبكات الأمان. ويؤدي عمل **البرنامج** على إنشاء دوائر حميدة؛ فهو يمكن الحكومات المتلقية من تحسين إدارة برامج المساعدة الغذائية والحد من الجوع، ويعمل معها على تلبية احتياجات المستفيدين بفعالية أشد بهدف تسليم البرامج بالتدريج للحكومات المتلقية، وتزويدها بالمتطلبات العينية من الموارد لتحقيق أهداف **البرنامج** الاستراتيجية في كل بلد على حدة.

52- وبالإضافة إلى الحكومات المانحة المتلقية يستثمر **البرنامج** علاقاته مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية الصغيرة وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويبشر انضمام جمهورية كوريا مؤخرا إلى عضوية لجنة المساعدة الإنمائية بتعزيز لشراكتها مع **البرنامج**.

53- وسيسعى **البرنامج** إلى إدامة وتعميق علاقاته بالجهات المانحة الكبرى مثل الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية وألمانيا. وفي عام 2009 سجلت المساهمات التي قدمتها ألمانيا إلى **البرنامج** مستوى قياسياً قدره 132 مليون دولار وتألف من مستويات استثنائية من التمويل المقدم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي توفر دعماً مهماً **للبرنامج** بما في ذلك مساهمة غير مقيدة ومتعددة الأطراف بقيمة 23 مليون يورو للبرامج الإنمائية كل عام؛ ووزارة الخارجية الألمانية؛ وعلى وجه الخصوص الدعم المتزايد والمرن من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال مصرف التنمية الألماني "KfW".

54- وسيقوم **البرنامج**، عند الطلب، بالمساعدة على مساندة المطالبة بأن تخصص بحكم القانون مساهمات أكبر للمساعدة الإنسانية والأمن الغذائي والتغذية كجزء من الميزانيات الأساسية. وسيكون لذلك أهمية خاصة في الحالات التي تستدعي زيادة المساعدة الحكومية في مجال التنمية لتقريب الجهة المانحة من أهدافها الوطنية المعلنة.

55- وتنص القواعد التنظيمية في كثير من وكالات المساعدة الإنمائية في الجهات المانحة على ألا تستخدم ميزانياتها الخاصة بالمعونة الغذائية إلا من أجل توفير الأغذية. وبناء على ذلك يمكن تمويل المزيد من المساعدات الغذائية، والجهود الإنسانية، وتدابير بناء القدرات القطرية المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية، مثل تقدير هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وبرامج الاستعداد للكوارث والتخفيف من آثارها، من بنود الاعتماد في الميزانية الرسمية للمساعدة الإنمائية. وبالمستطاع التماس الدعم من الميزانيات المخصصة للزراعة والأمن الغذائي، والنظر في حالات أخرى في التماس الدعم

من ميزانيات التغذية أو الصحة أو فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وسيكون استكشاف هذه الإمكانات سمة من سمات المناقشات الجارية **للبرنامج** مع جهاته المانحة، كما ستستكشف إمكانيات التقدم نحو تطبيق مبادئ إعلان باريس.

استخدام التمويل على نحو فعال: المرونة وإمكانية التنبؤ والتوقيت المناسب

56- سيواصل **البرنامج** جهوده من أجل التقدم على عدة جبهات فيما يتعلق بشروط الجهات المانحة المتعلقة بالمساهمات وتحقيق إمكانية التنبؤ بالنسبة لقاعدة تمويله. وقد أحرز **البرنامج** وجهاته المانحة بعض التقدم، ولكن يبقى الكثير مما ينبغي عمله. وتعمل لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية على زيادة الاتساق ومساهمة الإدارة العليا في استخدام التمويل. كما يعتزم **البرنامج** تحسين إعداد التقارير والشفافية والاتصالات فيما يتعلق بالمساهمات، وخاصة من خلال زيادة إبراز وتغطية المجالات الحيوية للمساهمات النقدية والمساهمات متعددة الأطراف.

57- ومن شأن المساهمات متعددة الأطراف – وهي التي تتيح **للبرنامج** تحديد العمليات التي ستمولها المساهمة وطريقة عمل ذلك – زيادة المرونة اللازمة لتخصيص الموارد حيث تشتد الحاجة إليها. وبفضل مرونة هذه المساهمات فإنها تمكن **البرنامج** من زيادة فعاليته في تلبية احتياجات المستفيدين في الوقت المحدد. وفي 2009 بلغت قيمة المساهمات متعددة الأطراف التي تلقاها **البرنامج** 319 مليون دولار، وكانت أهم المنح مقدمة من السويد وهولندا وألمانيا والدنمارك والنرويج وأسبانيا. وسيواصل **البرنامج** التعاون مع الجهات المانحة بغية رفع مستويات المساهمات متعددة الأطراف.

58- وقبل بضع سنوات فحسب كان يبدو أن الوسيلة الأساسية لزيادة المرونة هي زيادة نسبة المساهمات المقدمة على شكل نقدي بدلا من أن تكون على شكل سلع، لأن بمقدور النقد أن يكون أكثر أنماط الدعم اتساما بالمرونة. وهكذا أصبح عدد من الجهات المانحة ومن بينها معظم الجهات الضخمة يقدم المساهمات الآن على شكل نقد فقط، وهو ما أدى إلى تقديم 52 في المائة من المساهمات في 2009 على شكل منح نقدية. ومنذ فترة طويلة صارت العديد من الجهات المانحة - مثل السويد وهولندا والمملكة المتحدة - تقدم مساهمات نقدية غير مشروطة، ويتزايد عدد البلدان التي تقتدي بها. فكندا والدنمارك تقدمان مساهمات نقدية غير مشروطة منذ 2008، والنرويج تفعل ذلك منذ 2007.

59- وبفضل هذه المساهمات النقدية يستطيع **البرنامج** شراء كميات متزايدة من المواد الغذائية في البلدان المتلقية أو غيرها من البلدان النامية. وفي 2009، اشترى **البرنامج** 2.1 مليون طن متري في البلدان النامية أي 82 في المائة من جميع الأغذية المشتراة بتكلفة بلغت 722 مليون دولار أمريكي. ومزايا الشراء على المستوى المحلي والإقليمي معروفة تماما؛ فقد أدت إلى تحقيق كفاءة تشغيلية وإلى حفز أسواق السلع في عدد من البلدان النامية. وسيواصل البرنامج السعي إلى مساهمات نقدية كبيرة لشراء الأغذية محليا، وهو يرمي أيضا إلى تأمين مبالغ كبيرة من المساهمات النقدية لأنشطته الموجهة استراتيجيا نحو الأمن الغذائي – وهو ما عرض في الخطة الاستراتيجية - بغية تلبية احتياجات المستفيدين على خير وجه ممكن.

60- وقد وافق عدد من الجهات المانحة، وإن أعربت عن تفضيل واضح وشديد للشراء المحلي والإقليمي، على أن بوسع **البرنامج** الشراء في أماكن أخرى عند الضرورة. وذلك اتجاه مستحسن تماما، وسيحث **البرنامج** جميع مانحي النقد على الامتناع عن فرض قيود على مساهماتهم. فالمساهمات غير المقيدة تمكن **البرنامج** من الشراء حيثما دعت الحاجة وتعظيم المرونة. ومن المرجح أن تصبح القيود المفروضة على الشراء عقبة أشد خطرا بالنظر إلى نقص الإمدادات الحالي والمرتقب في البلدان التي كثيرا ما يشتري **البرنامج** فيها.

61- وللمرونة بناء على ذلك أهمية أساسية. وسيلتمس **البرنامج** من المانحين نقدا أن يعطوه السلطة اللازمة لتحديد مكان وزمان الشراء على أن يكون مفهوما أن الشراء سيتم كلما كان ذلك ممكنا في البلد المتلقي أو في الإقليم. وسيواصل **البرنامج** مراعاة مؤشرات الأسواق المحلية/الإقليمية، و أهداف البرمجة عن طريق الشراء من أجل التقدم والموقع المقصود لتوزيع الغذاء. وفي الأجل الطويل قد يتمكن البرنامج أيضا بفضل الاتجاه نحو زيادة نسبة التمويل بالسلف من الشراء بفعالية تكاليفية أكبر لتلبية الاحتياجات المتوقعة وللتخزين.

62- وبالإضافة إلى المرونة هناك عامل هام آخر سيواصل البرنامج السعي إليه، وهو إمكانية التنبؤ بالمساهمات. فمن شأن هذه الإمكانية أن تزيد إلى حد كبير من الفائدة التشغيلية والفعالية البرنامجية للمساهمات. فهي تتيح التخطيط المسبق للشراء والشحن؛ وتضمن تأثير التدخلات متعددة السنوات؛ وتسهل إدارة الإمدادات؛ وتجعل من الممكن - إذا لم توجد قيود تعرقل ذلك - الوصول إلى مخازن أغذية **البرنامج** أو الحكومات واستخدام المرافق الداخلية للتمويل بالسلف. وإمكانية التنبؤ تعزز إذن قدرة **البرنامج** على تلبية احتياجات المستفيدين.

63- وقد تم إبرام إطار انخراط نموذجي مع أستراليا لعام 2009 يوفر الدعم **للبرنامج** بطرق تتجاوز النطاق المالي أو التقني. وتمنح الاتفاقية الجديدة للشراكة الإستراتيجية مع أستراليا **البرنامج** مرونة أشد وقدرة أكبر على التنبؤ من خلال الالتزام بمساهمات متعددة السنوات ومتعددة الأطراف تماماً، مع مرونة في إعادة برمجة الأموال غير المنفقة. ويشمل جانب مهم آخر من جوانب هذه الشراكة التزام أستراليا بمناصرة توفير قدرة أكبر على التنبؤ عبر زيادة المساهمات النقدية، والحد من تدابير التخصيص، والتسديد المبكر للأموال الملتزم بها. وللمساهمات متعددة السنوات قيمة لا تقدر بثمن ، وهي تمثل حوالي 3 في المائة من تمويل **البرنامج**؛ وإلى جانب أستراليا فإن البلدان التي تقدم مثل هذه المساهمات هي كندا وآيسلندة ولكسمبورغ وهولندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ، وسوف يسعى **البرنامج** إلى استكشاف إمكانيات هذه الترتيبات مع جميع الجهات المانحة.

64- ويعد الإعلان عن نوايا الجهات المانحة قبل حلول السنة التقويمية أو في المراحل المبكرة منها طريقة بالغة الأهمية يمكن بها للجهات المانحة أن تساعد **البرنامج** عل استخدام موارده على النحو الأمثل.[3] بل إن الإعلان بصفة غير رسمية عن نوايا الجهات المانحة، وإن لم يكن ملزما، ذو فائدة عظيمة بالنسبة **للبرنامج** في تخطيط عملياته.

65- وللمساهمات التي تصل في وقت مبكر من حياة أي عملية قيمة خاصة شأنها شأن المساهمات المقدمة لحساب الاستجابة العاجلة. ورغم أن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ يوفر دعما أساسيا مبكرا، فإن التخصيص يتم عادة بعد شهرين من بداية حالة الطوارئ، والحساب هو الذي يمكن **البرنامج** من تقديم المساعدة في غضون 24 ساعة. وسيعمل **البرنامج** بناء على ذلك مع جهاته المانحة على تعزيز المساهمات المقدمة إلى حساب الاستجابة العاجلة، وسيواصل الدعوة إلى المساهمات التي تقدم في المراحل المبكرة المهمة من العمليات.

توفير الموارد على الصعيد القطري

66- لما كانت الحكومات تتولى الملكية وتتحمل نصيبا أكبر من المسؤولية عن المساعدة الإنمائية، فقد أخذ موقع اتخاذ القرارات ينتقل من العواصم المانحة إلى المستوى القطري. ويشمل هذا قرارات تخصيص الموارد التي فوضها عدد من

[3] ويصدق هذا أيضا على المساهمات المقدمة لشتى صناديق الأمم المتحدة. ومثال ذلك أن فعالية الصناديق الإنسانية المشتركة قد تعرقلت نظرا لأن كثيرا من الجهات المانحة لا توفر التمويل في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتسهيل التخطيط والاستخدام في الوقت المناسب.

الجهات المانحة إلى بعثاتها الميدانية تماشيا مع إعلان باريس. وسرَّعت الصناديق المجمعة من هذا الاتجاه؛ وبعض هذه الصناديق مخصص لبلدان بعينها، وحتى الصناديق التي تدار مركزيا توجه عناية كبيرة إلى المقترحات والأولويات التي تقودها البلدان.

67- واحتفظت جهات مانحة أخرى، بما فيها مساهمون كبار، بمسؤوليات مركزية عن تخصيص الموارد في المقر. يضاف إلى ذلك أن كثيرا من البلدان المانحة ليس لها بعثات في جميع البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**. وكثيرا ما يمثل **البرنامج** بالنسبة لتلك البلدان طريقة عملية لتقديم المساهمات – ولا سيما في حالات الطوارئ – في البلدان التي ليس لها حضور ميداني فيها.

68- وسيتبع **البرنامج** بناء على ذلك نهجا ذا مسارين في علاقاته مع الجهات المانحة. فالمسار الأول هو المسار المألوف الذي يقوم على التشاور الجاري بين مقر **البرنامج** ومكاتب الاتصال والعواصم المانحة والبعثات الدائمة. وهذا المسار هو الدعامة الوطيدة للتفاهم المتبادل ولن يهمل أو يقلل شأنه.

69- أما المسار الثاني فهو أن يعزز **البرنامج** قدراته الخاصة للعمل مع شركائه على الصعيد القطري. وقد دأب **البرنامج** منذ عدة سنوات على إقامة اتصال وثيق بالجهات المانحة في كل بلد، ومع الصناديق المجمعة في الأمم المتحدة. وسيعمل **البرنامج** - بناء على بيانات متينة عن الفعالية البرامجية **للبرنامج** ونتائجه، وضمن إطار الخطط الوطنية والبرامج المشتركة للحكومات المتلقية – على تطوير كفاءات موظفيه في الميدان كي يتمكن من تعزيز المبادرات البرامجية المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والعمل في شراكة مع الحكومات المتلقية. ومن خلال التعاون المعزز مع الوكالات الأخرى والحكومات المتلقية سيكون **البرنامج** أكثر قدرة على الوصول إلى الأموال المتاحة محليا، وتحديد أفضل الطرق لبناء قدرة المكاتب القطرية على التقدم بمقترحات للتمويل على المستوى الميداني. ويرمي هذا النهج المنقح والشامل والمنظم إلى تحسين تلبية احتياجات المستفيدين تحت عباءة خطط الحكومات القطرية، وبالتالي احتياجات الجهات المانحة **للبرنامج**، وكذلك احتياجات **البرنامج** المالية الذاتية.

70- وثمة خطوة أولى هي العمل مع الجهات المانحة لتحديد أكثر الطرق فعالية للجمع بين التفاعل بين المقار وبين الصلات على المستوى الميداني، وبذلك تكون الأدوار والمسؤوليات واضحة للجميع. وسيصمم التدريب المناسب وينشر للتأكد من أن عددا كافيا من الموظفين الميدانيين لديهم المهارات اللازمة لمسؤولياتهم في مجال توفير الموارد. وسيتم تحديد الدعم المناسب المقدم من المقر لتوفير الموارد على المستوى القطري، وستقام الترتيبات اللازمة للاتصالات والتنسيق على نحو فعال، وبخاصة تقاسم معلومات الوقت الحقيقي، وذلك بالإضافة إلى تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

71- وفي بعض البلدان سيقتضي الأمر - ضمانا لتمثيل **البرنامج** تمثيلا حسنا في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة - توفير موظفين إضافيين لشرح أدوار المساعدة الغذائية، والجوع، والأمن الغذائي والتغذية في إطار الأولويات الحكومية؛ وللمشاركة في الاجتماعات التي تعتمد عليها البرمجة التعاونية المنسقة؛ ولإعداد مقترحات للتمويل المحلي. وسيجري النظر في هذا الطريق في الحالات التي تشير فيها متطلبات الحكومات المتلقية إلى الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة من **البرنامج** تمشيا مع خططها الوطنية.

72- والفائدة الكبرى لذلك العمل هي وجود برمجة محسنة وأفضل تنسيقا وأكثر تمتعا بالرعاية القطرية. والأمر لا يتعلق بالتمويل وحده. ولكن لا ينبغي الاستهانة بتكاليف المعاملات في حالة الجهود التي تبذل على المستوى الميداني للحصول على الموارد من جهات مانحة مختلفة. وينطوي كل ذلك على مشكلات، وإن لم تكن أصعب من التغيرات التنظيمية الأخرى التي أدارها **البرنامج**.

الخاتمة

73- يجب أن يكون **البرنامج** مستعدا للسعي إلى مستوى من التمويل لم يسبق له مثيل بغية تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان الجياع. ورغم أن **البرنامج** يتوقع أن تواصل جهاته المانحة الكبرى الاستجابة بسخاء، فإنه يعترف بأنها لا تستطيع تحمل المسؤولية وحدها، ومن اللازم إذن توسيع النطاق.

74- وينبغي **للبرنامج** لكي يحقق هدفه الكلي فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لتلبية احتياجاته التقديرية، أن يوجه جهوده إلى:

- العمل مع جهاته المانحة الرئيسية من أجل تحسين القدرة على التنبؤ والمرونة؛
- الاستثمار في شراكات استراتيجية جديدة، وبخاصة مع الاقتصادات الناشئة والبلدان المانحة الجديدة؛
- العمل مع مصادر التمويل متعددة الأطراف والمجمعة والعالمية والمواضيعية؛
- تنشيط تعبئة الموارد المحلية من خلال الإنخراط الفعال في العمليات التي تقودها البلدان، والاستثمار في سياسات **البرنامج** وجهود جمع الأدلة والمناصرة؛
- تحديد قنوات جديدة للتمويل.

75- ويمثل جمع دعم مالي إضافي تحديا، ولكنه ليس بالتحدي الذي لا يمكن التغلب عليه. وينبغي **للبرنامج** أن يلتزم بتوفير الموارد على نحو استراتيجي بناء على مزيد من المساءلة والشفافية – وهو ما عولج عن طريق استعراض الإطار المالي أساسا والأنشطة المصاحبة – وأن يوسع نطاق جهوده ولاسيما على المستوى القطري ومع مجموعة كبيرة من الشركاء. ولسوف يحتاج إلى دعم جميع جهاته المانحة وشركائه في محاولة تجاوز المألوف، وهو يطلب إلى المجلس الدعوة إلى تمويل يحقق الحد الأقصى من المرونة وإمكانية التنبؤ، وذلك مثل المساهمات النقدية متعددة السنوات.